

ونوه إلى تعهد بوش، في الرسالة، بحق إسرائيل في حال التوصل إلى أية تسوية سلمية، بحدود آمنة ومعترف بها، وناجمة عن مفاوضات بين الأطراف المعنية، يضاف إليه رفض بوش حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم داخل حدود إسرائيل، وتبني الموقف الإسرائيلي بالكامل بصورة جلية وواضحة.

ونقل محارب عن بوش إشارته إلى أن «الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بأمن إسرائيل ورفاهيتها كدولة يهودية»، وأنه من الواضح في إطار حل متفق عليه، وعادل وواقعي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وكجزء من أي حل دائم، فإن هذا الحل سيتحقق من خلال إنشاء دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها وليس في إسرائيل.

ونوه إلى أن الرسالة لم تعارض إنشاء جدار الفصل، مشيرة إلى قبول واشنطن التعهد الإسرائيلي بأن يكون الجدار آمنا، وليس سياسيا، وأن يكون مؤقتا، وأن لا يلحق أضرارا بقضايا الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود النهائية.

جسم محنت، تبث الروح فيه فقط من أجل منع طرح مشاريع أخرى.

وأوضح أن رسالة الضمانات، ركزت على موضوع الإرهاب وأعطت مكافحته المكانة الأولى، وموقع الصدارة، عوضا عن الاحتلال والسعي لإزالته، حيث جاء في الرسالة أنه «على القيادة الفلسطينية أن تقف بحزم ضد الأعمال الإرهابية، بما فيها القيام بعمليات مؤثرة ومستمرة من أجل وقف الإرهاب وتفكيك بنيته التحتية وقدراته».

وتابع: كي لا يترك مجال للنقاش حول معنى الإرهاب والفرق بينه وبين المقاومة المسلحة، شددت رسالة الضمانات على وجوب توقف الفلسطينيين عن القيام بأعمال عسكرية وجميع أشكال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان.

كما تطرق إلى تأكيد الرسالة على أنه «لن يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون بالأمن ما لم يجتمعوا هم وكافة الدول في المنطقة ويوحدا جهودهم لمحاربة الإرهاب ويفككوا المنظمات الإرهابية».

وذكر أنه يفترض تنفيذ وإنجاز خطة فك الارتباط حتى نهاية العام الحالي، موضحا أن إسرائيل تتوقع دعما واسعا، لهذه الخطة، وإن كانت خسارة شارون، في الاستفتاء داخل حزب الليكود في أيار ٢٠٠٤، وجهت صغعة ليس فقط لشارون وإنما لبوش كذلك.

وتطرق في جانب من حديثه لرسالة الضمانات الأميركية لشارون، موضحا أنها تعتبر إنجازا تاريخيا مهما لإسرائيل، فاق جميع التوقعات، بما في ذلك توقعات الإسرائيليين أنفسهم.

وبرح محارب رأيته، في استجابة الرئيس الأميركي جورج بوش في تلك الرسالة إلى عدد كبير من المطالب الإسرائيلية، حيث تبنت بداية خطة فك الارتباط، ووضعتها على رأس الأجندة السياسية لسنوات طويلة، وجعلتها عمليا - وإن لم يكن رسميا - الخطة الوحيدة القائمة على الساحة، والمفروضة على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية للتعاطي معها. وبذلك، تم تجميد خارطة الطريق وحولت إلى

لا يتوافق وجوده مع الاتفاقات القائمة، بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، بما في ذلك القيام بالخطوات الوقائية والرد واستخدام القوة ضد الأخطار التي تنشأ في داخل قطاع غزة».

وذكر أن الخطة تمنح دورا آمنا للولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والأردن، ينحصر في السماح لها من قبل إسرائيل، بمساعدة وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، بهدف محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العام.

ونوه إلى أن الخطة تتضمن إشارة إلى إمكانية إقامة هيئة دولية بموافقة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية تقوم بالإشراف على ما يسمى بالأعمال الثابتة في المستوطنات.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية كالمياه والكهرباء والمجاري وغيرها، أشارت الخطة إلى أنها ستبقى وفقا للترتيبات القائمة، أمام الترتيبات الاقتصادية الحالية كحركة العمال والبضائع والنظام المالي والضرائب، والنظام الجمركي والبريد والاتصالات ستبقى سارية المفعول.

نقاش الجلسة الثالثة

أثارت الجلسة الثالثة العديد من التساؤلات، وذلك لأهمية ما طرح عبر المداخلات، من قبل هاني المصري وعزمي الشعيبي ومحمود محارب، والتي قادت إلى التفكير في الواقع الحالي المليء بالتغيرات، حول المرحلة الانتقالية في النظام السياسي الفلسطيني، وإصلاح المؤسسة الأمنية، وما سيؤول إليه الوضع الفلسطيني ضمن مخطط إسرائيلي واضح لإقامة نظام فصل عنصري.

وأكدت معظم المداخلات على أهمية توحيد صفوف الفلسطينيين من أجل مواجهة العدو الأكبر الذي يتربص بهم، والذي يقوم بتنفيذ نظام فصل عنصري، وتوفير كافة الوسائل لألة الحرب الإسرائيلية في القتل والهدم والتدمير، في حين شددت مداخلات أخرى، على وجوب البدء في إصلاح المؤسسة الأمنية، بما يشمل جميع جوانبها التنظيمية والسياسية والداخلية من أجل القيام بدورها في حماية أمن المواطن الفلسطيني.

وبدأ ممدوح العكر النقاش بطرح تساؤل حول الاستنتاجات التي تتعلق بالتيار الديمقراطي، بعد أن قام المصري بتقديم استنتاجات حول حركتي «فتح» و«حماس».

وحول ذلك، أشار المصري إلى أن الانتخابات الرئاسية أظهرت وجود تيار ثالث، حصل على نسبة ٢٥٪ من الأصوات، وهناك إمكانية لزيادة هذه النسبة أو تقليصها في الانتخابات التشريعية القادمة.

ورأى أن التيار الثالث يتمتع بأساس موضوعي، يظهر من خلال عدم قدرة الفصائل الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة اليسارية، على تجديد وتطوير نفسها وبرامجها استجابة للتغيرات الجديدة، سواء العربية أو الدولية أو الفلسطينية.

وأضاف، «يجب أن يتميز هذا التيار بأن لا يكون يساريا بحتا، بل يجب أن يكون تيارا واسعا وديمقراطيا، يضم أفرادا وجماعات حتى من داخل حركة فتح، و«مدينيين، ولكن بشرط أن يكون ديمقراطيا ليس بالكامل، وإنما بافعال تطابق المسمى، من خلال إجراء انتخابات ومساءلة دورية وعلنية وشفافية ومحاسبة، ودون توفر ذلك، لا يمكن قبوله وتسميته ديمقراطيا».

وفيما يتعلق بإصلاح المؤسسة الأمنية، وجه العكر سؤالا للشعيبي، حول إمكانية وجود جهد جدي للخروج بنظام أممي فلسطيني، بعيدا عن مفهوم المؤسسة الأمنية في العالم العربي.

وأجاب الشعيبي أن هناك جهودا تبذل لإعادة ترتيب المؤسسات الأمنية، ولكنه ليس بالمستوى المطلوب، ولم يحرر حتى الآن من الأجندة الخارجية».

من جانب آخر، اعتبر د. عباس عبد الحق، أن بداية الانهيار الذي نعيشه، تمثلت بتفرد قيادة حركة «فتح»، بعقد اتفاقية أوسلو، ومن ثم فرضها وتسميتها باسم منظمة التحرير، حيث لا يمكن لمؤرخ منصف أن يتجاوز ذلك، بيد أنه يعتقد أن مشكلة النظام الأمني، تنبع أساسا من فرضه على المواطنين بجميع جوانبه وترتيباته وتفسيراته بصورة مفاجئة، ما أدى إلى انقطاع العلاقة بين المواطنين وأفراد الأمن، و«التحول من رداء عسكري



فلسطين، وتم طرح تساؤلات عن الأشكال الممكنة لمواجهة الأهداف التي يسعى شارون لتحقيقها.

وفي هذا السياق، قال محارب «إن مصير الشعب الفلسطيني ليس مرتبطا فقط بالمفاوضات السياسية والدبلوماسية، حيث يجب استخدام قوة الشعب الفلسطيني كرافض للاحتلال، وهذا يتطلب تحديد ما نريد من جميع الأطراف العربية أو الدولية، وتحديد الخيارات الممكنة أمامنا فيما يتعلق بوسائل النضال، في وقت تقوم فيه إسرائيل بتكريس نظام الفصل العنصري»، مضيفا «يجب أن تدفع إسرائيل ثمن الاحتلال، ويجب أن يشكل خيار إزالته موقفا الموحد، وهو لن يتحقق في حال استمرت الساحة الفلسطينية في انقسامها على ذاتها، وفي مقابل ذلك نرى في المواطنين الفلسطينيين استعدادا للتحمل والصبر والموت، ولهذا يجب أن تقوم القيادة بوضع استراتيجية هجومية، حيث لا يزول الاحتلال دون دفع الثمن».

ووجه الباحث علاء البركري سؤالا للمصري حول خشيته من أن تقوم حركة فتح والسلطة بالانقلاب على العملية الانتخابية، كان تقوم بتأجيل الانتخابات المحلية والتشريعية إلى ما بعد انعقاد مؤتمرها.

وأجاب المصري، «إن فتح حركة وطنية وتعددية، وهي أشبه بالجبهة الوطنية، وهناك أقطاب في الحركة لا تريد إجراء انتخابات، وهناك من يريد الانتخابات، مثل أكثر الديمقراطيين، وبالتالي لا تحل المسألة عبر حركة فتح وحدها، وإنما عبر إمكانية تعميق وتجذير التعددية الفلسطينية، والتي تمتلك جذورا تاريخية في الحركة السياسية الراهنة، وليس من السهل تصور ضياعها، حيث يجب أن نسعى إلى توفير أسباب استمرار التعددية».

وفي سياق متصل، ناقش الحضور الواقع الذي تقوم إسرائيل بتكريسه في الوعي الجماعي، والذي يعتبر مناطق الضفة الغربية الواقعة خلف الجدار مختلفا عليها، وما هي المقاربة الفلسطينية الأنسب للخروج من هذا الخطر في ظل الحديث عن «خطة الانفصال».

وبدوره، قال محارب «إننا نعيش في وضع مرتبك ومعقد، وبحاجة إلى التفكير فيما يجب فعله، حيث لا توجد عصا سحرية»، مؤكدا أنه «لا يوجد حركة تحرر وطني حقت نصرا واستطاعت تقرير مصيرها، وهي منقسمة على ذاتها».

وفي هذا السياق، ناقش الحضور الواقع الذي تقوم إسرائيل بتكريسه في الوعي الجماعي، والذي يعتبر مناطق الضفة الغربية الواقعة خلف الجدار مختلفا عليها، وما هي المقاربة الفلسطينية الأنسب للخروج من هذا الخطر في ظل الحديث عن «خطة الانفصال».

وبدوره، قال محارب «إننا نعيش في وضع مرتبك ومعقد، وبحاجة إلى التفكير فيما يجب فعله، حيث لا توجد عصا سحرية»، مؤكدا أنه «لا يوجد حركة تحرر وطني حقت نصرا واستطاعت تقرير مصيرها، وهي منقسمة على ذاتها».

وفي هذا السياق، ناقش الحضور الواقع الذي تقوم إسرائيل بتكريسه في الوعي الجماعي، والذي يعتبر مناطق الضفة الغربية الواقعة خلف الجدار مختلفا عليها، وما هي المقاربة الفلسطينية الأنسب للخروج من هذا الخطر في ظل الحديث عن «خطة الانفصال».

وبدوره، قال محارب «إننا نعيش في وضع مرتبك ومعقد، وبحاجة إلى التفكير فيما يجب فعله، حيث لا توجد عصا سحرية»، مؤكدا أنه «لا يوجد حركة تحرر وطني حقت نصرا واستطاعت تقرير مصيرها، وهي منقسمة على ذاتها».

وفي هذا السياق، دعا محارب إلى «توحيد الجهود في ظل الاحتلال العسكري والاستيطاني الإسرائيلي، وفي ظل وجود إسرائيل كهدف صهيوني واستعماري في المنطقة»، مشيرا إلى أهمية وجود وحدة وطنية حقيقية، يتمثل هدفها الأساسي بتحديد وسائل النضال وإزالة الاحتلال.

واقترح أن تمارس وسائل النضال في الأراضي التي احتلت عام ٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها.

ونوه محارب إلى أنه «عندما يتنازل الضعيف، يقوم عدوه بالاستيلاء على حقه الذي تنازل عنه، ولا يستطيع استرداده، ولأجل ذلك يجب الانتباه إلى أن التنازل التاريخي يكون عند حدوث اتفاق تاريخي».

من جهة أخرى، أشار بعض الحضور إلى أن خارطة السياسة الفلسطينية في مضمونها، هي نفسها منذ بدء الاحتلال، ولا يمكن تجزئتها على الخارطة الجغرافية، والتاريخ يؤكد ذلك.

كما أكدوا وجوب إصلاح المجلس التشريعي بالدرجة الأولى، وفي حال عدم إجراء عملية الانتخابات، يجب استقالة أعضائه كخطوة أولى للإصلاح الذي جرى الحديث عنه كثيرا منذ سنوات.

وركزت المداخلات على أهمية قيام الحركة الوطنية بتحويل دور المؤسسة الأمنية إلى مؤسسة تقوم بخدمة مصالح المواطنين، والضمان الأساسي لذلك، هو وجود قانون ينظم عمل الأجهزة الأمنية ويحدد صلاحياتها وعلاقتها مع المواطنين.

وفي الإطار ذاته، نوه الشعيبي إلى أن المجلس التشريعي حاليا يناقش قوانين في غاية الأهمية، وتهم جميع المواطنين في المستقبل، حيث تبحث علاقات القوى السياسية في السلطة، ودور الأمن، واستغرب عدم اهتمام المواطنين بهذه القضية.

ودعا الشعيبي إلى احترام تنفيذ الجهاز الأمني للقرارات، لا سيما خلال قيامه بمسؤولياته في حفظ النظام العام، «كما يجب توفير الحماية له وتوفير موازنة وراتب محترم لعناصر الأمن»، مؤكدا أهمية «إجراء حوار داخلي فيما يتعلق بضبط الفلتان الأمني وموضوع المقاومة وأشكالها، إضافة إلى ضبط الأسلحة، قبل أن يبدأ الأمن بممارسة أعماله».

من جهة أخرى، أجمعت المداخلات على أن هدف شارون يتمثل في إقامة نظام فصل عنصري (ابرتهايد) في